

تغير الحكومة وحكم القطاع الأمني: المفاهيم الفلسطينية العامة

تقرير موجز (جنيف، ٣ آب ٢٠٠٦)

رولاند فريديريك
آرنولد ليتهود
لويجي دي مارتينو



نبذة حول المؤلفين

رولاند فريدريك

هو مستشار في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
r.friedrich@dcaf.ch

آرنولد ليتهولد

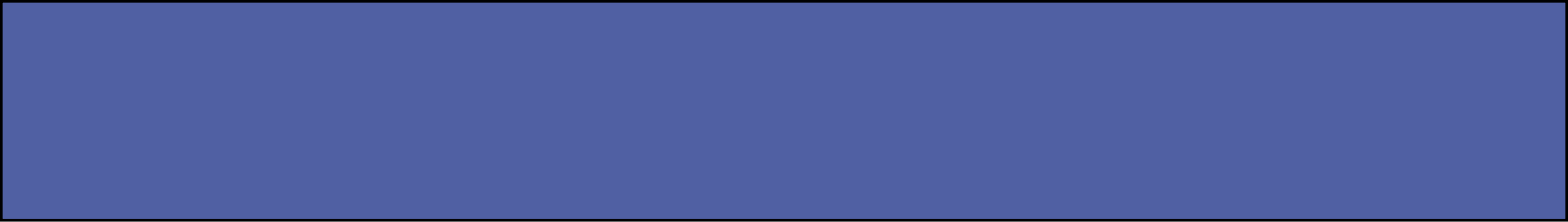
هو الزميل الرئيسي ورئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
a.luethold@dcaf.ch

لويجي دي مارتينو

هو عالم سياسي ومنسق المشروع الخاص بإعداد التقرير حول المفاهيم الفلسطينية العامة في المعهد العالي لدراسات التنمية.
luigi.demartino@iued.unige.ch

ترجمة: ياسين السيد

تصميم: جاك رباح



خلال شهر أيار (مايو) ٢٠٠٦، أجرى كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمعهد العالي لدراسات التنمية في جنيف مسحا يهدف إلى التعرف على الطريقة التي ينظر الجمهور الفلسطيني من خلالها إلى حكم القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية^١. ويمثل هذا المسح استكمالاً لاستطلاع مشابه آخر أجراه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمعهد العالي لدراسات التنمية خلال شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٥^٢ ويشمل هذا المسح استطلاع آراء ١,٨٠٠ مواطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى القدس الشرقية.

كان التقرير الأول الصادر في شهر تموز ٢٠٠٥ يمثل أولى المحاولات لفهم كيفية نظر المواطنين الفلسطينيين وحكمهم على القطاع الأمني في فلسطين^٣. وقد اشتمل ذلك التقرير على قياس مدى الثقة التي يوليها الجمهور الفلسطيني لمختلف الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية. كما تناول ذلك التقرير طريقة تقييم المواطنين الفلسطينيين لأداء السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بتوفير الأمن، والسيطرة على الجماعات المسلحة وتنفيذ برامج الإصلاح. وأخيراً، قدم التقرير لمحة عامة حول الرأي الفلسطيني العام حول الاحتياجات اللازمة لإصلاح القطاع الأمني. وفي هذا السياق، خلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن جمهور المواطنين الفلسطينيين بشكل عام لم يكن راضياً عن أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما أبدى المواطنون ثقة محدودة في حكم القطاع الأمني، وأثاروا شكوكاً حول شرعية هذا القطاع وطالبوا بإجراء إصلاحات عاجلة فيه، وذلك من قبيل خفض الفساد والمحسوبية إلى أقصى درجة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفرض الرقابة السياسية على الجماعات المسلحة على نحو أفضل.

وعلى مدى الشهور الـ١٢ الماضية، شهدت الأراضي الفلسطينية بعض التغييرات الرئيسية التي كان لها أثر مباشر على عملية حكم القطاع الأمني. ففي نهاية صيف عام ٢٠٠٥، سحبت السلطات الإسرائيلية قواتها المسلحة والمستوطنين اليهود من قطاع غزة بالإضافة إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية. وفي نصر شكل مفاجأة للعديد، فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بغالبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني عقب الانتخابات التشريعية التي انعقدت خلال شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦؛ حيث وجدت الحركة نفسها فجأة في موقف يفرض عليها تشكيل حكومة جديدة. وعلى وجه السرعة، ردت الدول الغربية المانحة على هذا الفوز بمقاطعة حكومة حماس الجديدة ووقف معظم المساعدات المالية التي كانت تقدمها للسلطة الوطنية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، واجهت السلطة الوطنية

^١ يمثل هذا التقرير جزءاً من مشروع كبير يقوم على تنفيذه المعهد العالي لدراسات التنمية في جنيف، ويعرف هذا المشروع بالتقارير المتعلقة بالمفاهيم الفلسطينية العامة. وتوفر سلسلة التقارير التي يصدرها هذا المشروع على أساس سنوي تقييماً حول التغييرات التي تطرأ على الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه السنة، يصدر المعهد العالي لدراسات التنمية تقريره العاشر في هذه السلسلة من التقارير. وتتولى مجموعة من الجهات المانحة تقديم الدعم لهذا المشروع، بما فيها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، ووزارة الشؤون الخارجية السويسرية، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالإضافة إلى صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف). ويمكن الإطلاع على هذه التقارير بالإضافة إلى النتائج التي خلصت إليها الاستطلاعات على الموقع الإلكتروني: www.uedpolls.org.

^٢ أنظر "المفاهيم الفلسطينية العامة حول حكم القطاع الأمني، تقرير موجز، جنيف، ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥، والصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمعهد العالي لدراسات التنمية. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch/mena/documents.

^٣ عادةً ما يضم القطاع الأمني القوات المسلحة وقوات الشرطة والدرك وأجهزة المخابرات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية والجزائية. كما يتضمن هذا القطاع السلطات المدنية المنتخبة والمعيّنة حسب الأصول القانونية والتي تضطلع بمسؤولية الضبط والرقابة، وهي السلطة التنفيذية والبرلمان. وللإطلاع على بيان تفصيلي حول القطاع الأمني الفلسطيني، أنظر رونالد فريديريك، "المأزق الفلسطيني - حكم القطاع الأمني في ظل غياب الدولة"، في كتاب آرنولد لوتولد ورامي خوري (محررون)، التحديات أمام حكم القطاع الأمني في الشرق الأوسط، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٦؛ وانظر كذلك رونالد فريديريك، إصلاح القطاع الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA): القدس، ٢٠٠٤.

الفلسطينية صعوبات جمة في تأمين دفع الرواتب المستحقة لموظفيها. ومع انقضاء النصف الأول من عام ٢٠٠٦، ارتفعت نسبة التوتر بين الفصائل الفلسطينية إلى مستوى غير مسبوق. ومن جانب آخر، كانت الأعمال العدائية الدائرة بين الفصائل الفلسطينية في غزة وإسرائيل تدور على مدى شهور، غير أن أوارها استعر خلال شهر حزيران (يونيو) حينما استأنفت إسرائيل عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة وأعدت نشر قواتها في القطاع.

يسلط هذا التقرير الضوء على التغييرات التي طرأت على البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؛ حيث يتناول حقيقة ما إذا أثرت تلك التغييرات على الآراء العامة التي يحملها المواطنون الفلسطينيون حول حكم القطاع الأمني بالإضافة إلى مدى ذلك التأثير. كما يستكشف هذا التقرير حقيقة ما إذا عمل تغيير الحكومة الفلسطينية على تغيير طريقة إدراك المواطنين لاحتياجاتهم الأمنية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن حكومة حماس الجديدة أدت اليمين الدستورية بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٦ واستلمت مهامها في ذات الفترة التي أجري خلالها هذا الاستطلاع، فإن هذا التقرير لا يشتمل على معلومات حول كيفية نظر الجمهور الفلسطيني إلى أداء هذه الحكومة الجديدة. وبدلاً من ذلك، يبين التقرير آراء المواطنين الفلسطينيين حول الوضع الذي ورثته حماس عندما استلمت الحكومة. وفي هذا الإطار، يعرض التقرير تقييماً أساسياً حول حكومة جديدة بشكل رئيسي. وعلى ذلك، فإن المقارنة مع التقييمات التي يجري إعدادها في المستقبل ستسمح في نهاية المطاف بالتوصل إلى نتائج يمكن الخروج بها حول أداء الحكومة الجديدة.

ولغرض المقارنة البسيطة مع معطيات التقرير السابق، عمد هذا التقرير إلى توظيف أسئلة مطابقة أو مشابهة لتلك الواردة في التقرير الأول حيثما كان ذلك ممكناً. ومع ذلك، تمت إضافة أسئلة جديدة في المواقف التي بدا فيها ذلك ضرورياً من أجل التوصل إلى فهم أفضل ومتنوع حول الآراء العامة التي يحملها الجمهور الفلسطيني.

في هذه الدراسة، يشير مصطلح 'القطاع الأمني' إلى القطاع العام الذي يتألف من كافة القوات الأمنية والهيئات المدنية ذات العلاقة، بما فيها السلطة القضائية، والتي تتولى إدارة هذه القوات والرقابة عليها. وبشكل عام، يشير مصطلح 'حكم القطاع الأمني' إلى طريقة إدارة هذا القطاع. وتأخذ عملية حكم القطاع الأمني بالحسبان المواطنين والمؤسسات والآليات والممارسات التي تؤثر في عمل القطاع الأمني وقدرته على توفير أقصى درجة ممكنة من الأمن للمواطنين. ويعمل القطاع الأمني الناجح بشكل فعال على توفير الأمن لأكثر عدد من المواطنين بتكاليف معقولة وشفافية مطلقة، بالإضافة إلى إخضاع هذا القطاع للمساءلة. أما كيفية إنجاز هذا الأمر بشكل جيد على أرض الواقع فهو أمر يمثل مفهوماً عاماً.

ولذلك، يعتبر استيعاب كيفية نظر الجمهور إلى القطاع الأمني إلى جانب النشاطات التي ينفذها مهماً بالنسبة لعملية الحكم الصالح. ولهذا السبب، تمثل الدراسات التي يتم إعدادها حول المفاهيم العامة المتعلقة بحكم القطاع الأمني أداة مهمة لا لتقييم نوعية ذلك الحكم فحسب، وإنما من أجل تقييم اتجاه الإصلاحات التي سيجري تنفيذها في المستقبل. ومن خلال إفساح المجال أمام الجمهور ليقول كلمته في النقاش الدائر حول أمنهم الخاص في المستقبل، تمثل الدراسات حول المفاهيم العامة خطوة نحو شمولية أكبر في إدارة المسائل الأمنية والرقابة عليها. كما تساعد هذه الدراسات جمهور المواطنين في مساءلة القطاع الأمني، إلى جانب إشراك المجتمع المدني في حكم هذا القطاع. وهذا يعتبر بحد ذاته عنصراً مهماً في أي برنامج يهدف إلى إصلاح القطاع الأمني^٤، وذلك بالنظر إلى أن هذا القطاع يتميز أكثر من أي قطاع آخر بمقاومة تدخل الجمهور فيه ومراقبته له.

وفي الوقت الذي تبدي فيه العديد من الحكومات في الشرق الأوسط تقاعساً نحو التفويض بإجراء مثل هذه الدراسات، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تستحق التقدير لسماحها بإجراء هذا البحث. ويعرض هذا التقرير الموجز بعض النتائج الرئيسية التي خلص إليها المسح. وسيتم نشر تقرير تفصيلي كامل حول هذا المسح خلال خريف عام ٢٠٠٦.

^٤ يشير مصطلح 'إصلاح القطاع الأمني' إلى عملية تحول تدريجية في القطاع الأمني، وذلك حتى تتمكن المؤسسات على اختلافها من تولى دور فعال وناجع وخاضع للمساءلة على نحو ديمقراطي في توفير الأمن الداخلي والخارجي للمواطنين.

القطاع الأمني الفلسطيني

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، أدى التوتر بين حركتي حماس وفتح إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين المسلحين المنتسبين لكلا الحركتين، حيث أسفرت هذه الاشتباكات عن اغتيال بعض أعضاء هاتين الحركتين، بالإضافة إلى قيام عناصر من الحركتين بشن عمليات هجومية بالقنابل ونشبت بينهم معارك بالشوارع ولا سيما في قطاع غزة. كما انعكس الصراع الدائر بين حماس وفتح على القطاع الأمني، والذي شهد بدوره بعض التغييرات الرئيسية.

وعقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت خلال شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، اتخذ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من الخطوات التي تهدف إلى الحيلولة دون سيطرة حكومة حماس على الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ حيث عزلت قوات الأمن الوطني الفلسطيني عما كان يعرف حتى تلك الآونة بوزارة الداخلية والأمن الوطني ووضعت تحت سلطة الرئيس. كما عمل الرئيس الفلسطيني على ضمان سيطرته على الأجهزة الأمنية الداخلية من خلال تعيين قادة جدد وإنشاء جهاز أمني جديد خاص بمراقبة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق قوات الحرس الرئاسي، والتي كانت تابعة للأمن الرئاسي / قوات الـ١٧ قبل الانتخابات بزمان طويل، كما وضعت هذه القوات تحت سلطة الرئيس المباشرة.

ومن جانبها، ردت حكومة حماس بتشكيل قوة أمنية جديدة في غزة (هي 'قوة المساندة الخاصة للشرطة'). وقد شكلت حماس هذه القوة من بين أعضاء جناحها العسكري بالإضافة إلى أعضاء آخرين من الفصائل التابعة لها. وتكمن المهمة الرسمية التي تضطلع بها 'قوة المساندة' في دعم الأجهزة الأمنية القائمة في فرض القانون والنظام في قطاع غزة. وبينما عارضت الرئاسة الفلسطينية هذا التوجه، قامت حركة فتح بتشكيل ميليشيات جديدة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، كما جندت المزيد من العناصر في جهاز الأمن الوقائي.

ونظراً لهذه المستجدات الأخيرة وانعدام توفر معلومات موثوقة، فمن الصعب تحديد أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية على وجه الدقة. وحتى شهر أيار (مايو) ٢٠٠٦، تشير معظم التقديرات إلى أن العدد الحالي لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقرب من ٧٥,٠٠٠ فرد. وتعكس الأرقام المبينة في الجدول أدناه في جانب كبير منها عدد أفراد الأجهزة الأمنية المثبتة أسماؤهم في قوائم الرواتب الرسمية حتى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، وهو التاريخ الذي حصلنا فيه على آخر الأعداد الموثقة.

لمحة عامة حول الأجهزة الأمنية الفلسطينية

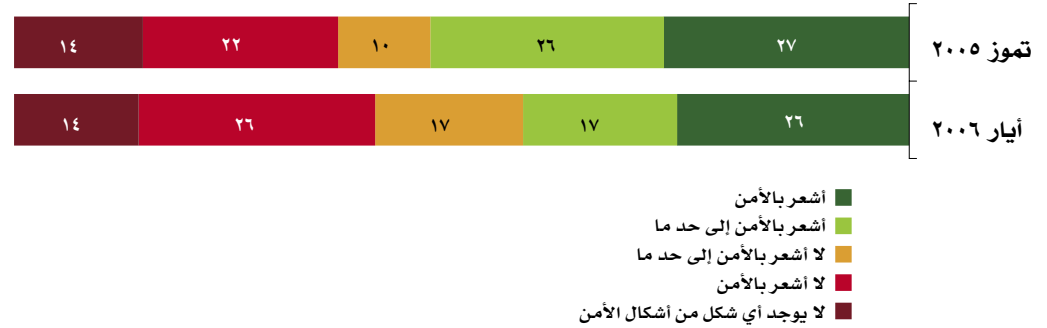
أعداد المنتسبين	القوات الأمنية
١٨,٥٠٠	الأجهزة الأمنية الداخلية
٥,٥٠٠	الشرطة المدنية (الجهاز الذي يتولى فرض القانون)
٩٥٠	الأمن الوقائي (جهاز المخابرات الداخلي)
حوالي ٣,٠٠٠	الدفاع المدني (خدمات الطوارئ والإنقاذ)
١٧,٠٠٠	قوة المساندة الخاصة للشرطة
	قوات الأمن الوطني (نواة القوات المسلحة في السلطة الوطنية الفلسطينية) بما فيها:
١١,٠٠٠	قوات الأمن الوطني
٩٠٠	الشرطة البحرية
٦٠٠	الاستخبارات العسكرية
٢,٠٠٠	الشرطة العسكرية
٢,٥٠٠	الحرس الرئاسي / قوات الـ١٧
٤,٢٠٠	المخابرات العامة (المخابرات الخارجية)
حوالي ٣,٥٠٠	الحرس الرئاسي (المخصص لحماية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية)
أعداد المنتسبين	القوات غير النظامية
٤,٠٠٠ - ٢,٠٠٠	كتائب عز الدين القسام (الجناح المسلح في حركة حماس)
حوالي ٣,٠٠٠	كتائب شهداء الأقصى (الميليشيات التابعة لحركة فتح)
حوالي ٥٠٠	سرايا القدس (الجناح المسلح في حركة الجهاد الإسلامي)
حوالي ٣٠٠	ألوية الناصر صلاح الدين (الجناح المسلح في لجان المقاومة الشعبية)
حوالي ٣٠٠	كتائب الشهيد أبو علي مصطفى (الجناح المسلح في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)
الإدارة والرقابة المدنية	
	الإدارة التنفيذية
	الرئيس
	رئيس الوزراء
	وزارة الداخلية
	مجلس الأمن القومي (غير مفعّل من ناحية عملية)
	المجلس التشريعي الفلسطيني
	الرقابة التشريعية
	لجنة الداخلية والأمن ،
	اللجنة المختصة بالرقابة على حقوق الإنسان والحريات العامة ،
	لجنة الموازنة والشؤون المالية ،
	اللجنة القانونية ،
السلطة القضائية	
	الجهاز القضائي التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية
	المحاكم النظامية (محاكم الصلح ومحاكم البداية)، والمحاكمة العليا (التي تضم المحكمة الدستورية، ومحاكمة الاستئناف والمحاكمة الإدارية)، بالإضافة إلى المحاكم الشرعية والمحاكم العسكرية
	المحاكم غير الرسمية
	أنظمة القضاء العشائري

النتائج الرئيسية

يشعر المواطنون الفلسطينيون بدرجة أقل من الأمن

بالمقارنة مع شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٥، يشعر المواطنون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدرجة أقل من الأمن. وقد أشار أكثر من نصف المواطنين الذين تم استطلاع آرائهم (والذين تصل نسبتهم إلى ٥٧٪) بأنهم لم يشعروا بالأمن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١١٪.

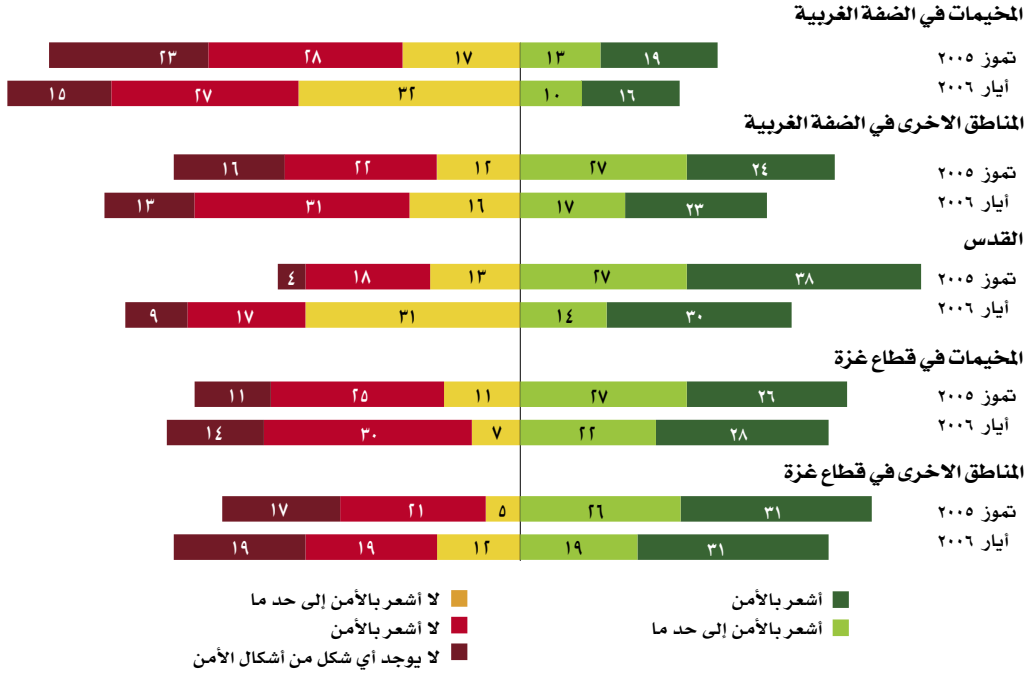
الشعور بالأمن (النسبة المئوية من المواطنين المستطلعة آراؤهم)



وقد ارتفعت نسبة الشعور بانعدام الأمن في القدس إلى حد كبير، حيث أظهر ما نسبته ٤٤٪ فقط بأنهم يشعرون بالأمن، وذلك بالمقارنة مع ٦٥٪ من المواطنين الآخرين الذين أبدوا شعورهم بالأمن قبل سنة. ومن المحتمل أن هذه الزيادة مرتبطة في جانب كبير منها بالعزلة الجغرافية والاقتصادية المتزايدة التي تفرضها القوات الإسرائيلية على المدينة إلى جانب فصلها عن بقية مناطق الضفة الغربية. وفي قطاع غزة كذلك، زادت نسبة انعدام الشعور بالأمن؛ حيث أعرب ما يزيد عن ٥٠٪ من بين كافة المواطنين المستطلعة آراؤهم في القطاع بأنهم لا يشعرون بالأمن، بينما كان شعور المواطنين بالأمن في غزة يقل عن حد ٥٠٪. ولكن بالمقارنة مع التدهور الحاد في الوضع الأمني في قطاع غزة على مدى الـ ١٢ شهراً الماضية، تعتبر هذه الزيادة قليلة نسبياً؛ حيث كانت نسبة الشعور بالأمن ٤٪ في المخيمات بالقطاع بينما وصلت هذه النسبة إلى ٧٪ خارج المخيمات.

وفي الضفة الغربية، استمر شعور المواطنين بدرجة أقل من توفر الأمن بدرجة أعلى مما هو عليه الحال في قطاع غزة؛ فقد فزت نسبة انعدام الشعور بالأمن من ٦٨٪ إلى ٧٤٪ داخل المخيمات ومن ٥٠٪ إلى ٦٠٪ في المناطق الواقعة خارج المخيمات. وقد يعزى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خلال الأشهر الماضية فضلاً عن ارتفاع نسبة التوتر على الصعيد الداخلي. وبينما اضطر السكان الفلسطينيون في قطاع غزة في وقت سابق إلى التأقلم مع الصعوبات الاقتصادية وارتفاع حدة التوتر القائم، فإن العديد من المواطنين في الضفة الغربية سيتأثرون بتلك الأوضاع بشكل أكبر وذلك بالنظر إلى أنهم كانوا يتمتعون بالاستقرار الاقتصادي والسياسي بدرجة أعلى نسبياً من أقرانهم في غزة.

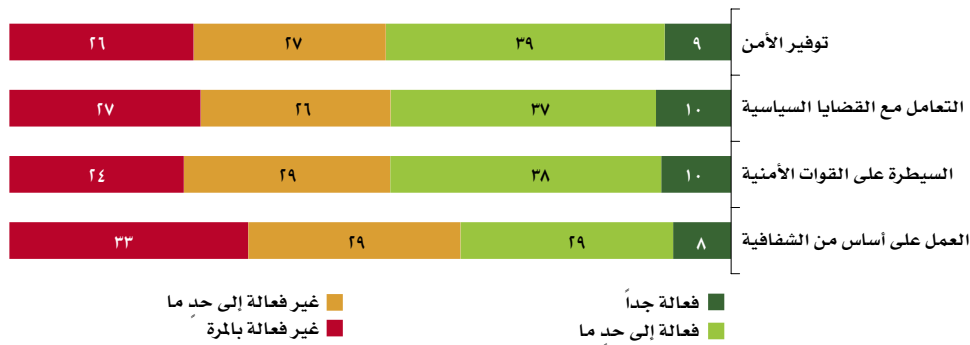
الشعور بالأمن بحسب المنطقة السكنية (النسبة المئوية من المستطلعين)



يتوقع المواطنون الفلسطينيون الشعور بالمزيد من الأمن من حكومة حماس

أفاد ما يقرب من نصف المواطنين الذين استطلعت آراؤهم بأن الحكومة الفلسطينية السابقة لم توفر السلامة والأمن للسكان الفلسطينيين. وقد صرح ٥٣٪ من المستطلعين بأن تلك الحكومة لم تكن فعالة فيما يتعلق بتوفير الأمن للمواطنين. وأشارت نفس هذه النسبة إلى أن الحكومة فشلت في السيطرة على المنظمات الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. كما اعتقد مواطنون آخرون يمثلون نسبة أعلى - وصلت إلى ٦٢٪ - بأن الحكومة السابقة لم تكن تؤدي مهامها على نحو يتسم بالشفافية.

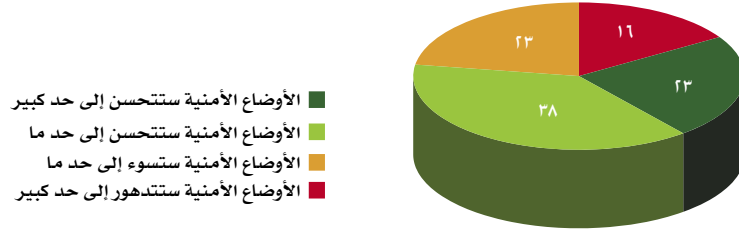
فعالية الحكومة الفلسطينية السابقة - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



وبالمقارنة مع التقييم السلبي الذي أدلى به المواطنون بشأن أداء الحكومة السابقة، أبدى المواطنون الفلسطينيون ثقة أكبر في قدرة الحكومة الجديدة على توفير الأمن والأمان لهم. وفي هذا السياق، توقع ٦١٪ من كافة المواطنين المستطلعة

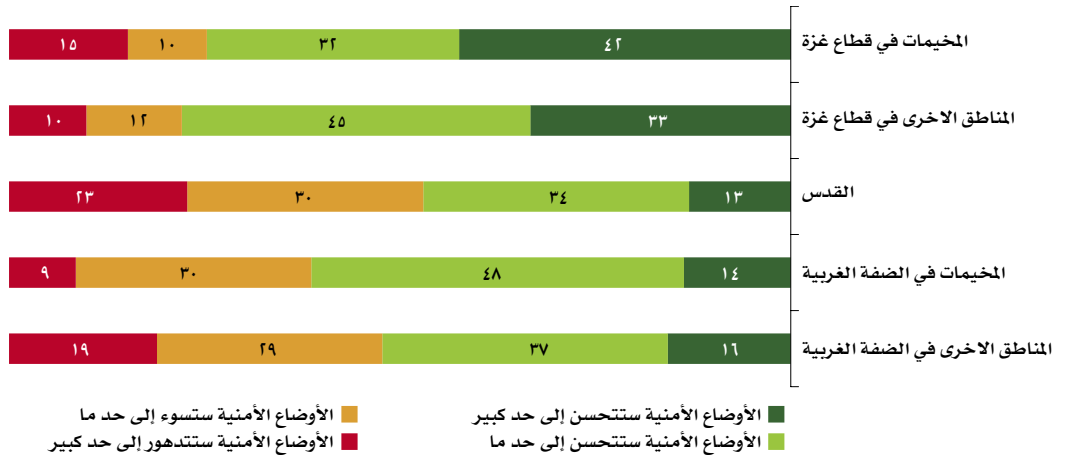
آراؤهم بأن الوضع الأمني سيتحسن في ظل الحكومة الجديدة التي تنزعها حركة حماس. كما توقع ما يقرب من ربع المواطنين (٢٣٪) بأنه سيطراً تحسن كبير على الوضع الأمني. أما في المناطق التي يسود فيها دعم سياسي لحركة حماس بشكل عام، فقد وصلت نسبة التوقعات الإيجابية بشأن أداء الحكومة الجديدة إلى مستويات عالية.

توقعات المواطنين الفلسطينيين بشأن تحسن الأوضاع الأمنية - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



وفي قطاع غزة، والذي يمثل معقل حركة حماس، أفاد ما نسبته ٧٤٪ من المواطنين القاطنين في مخيمات اللاجئين إلى جانب ٧٨٪ من المواطنين المقيمين خارج المخيمات بأن الأوضاع الأمنية ستتحسن. وبالإضافة إلى ذلك، كان ما يربو على نصف المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية على ثقة بتحسن الوضع الأمني في ظل حكومة حماس. وعلى خلاف قطاع غزة، أبدى سكان مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية تفاعلاً أكبر من أقرانهم القاطنين خارج المخيمات: حيث أشار ما نسبته ٦٣٪ من سكان المخيمات إلى توقعاتهم بتحسن الأوضاع الأمنية في مقابل ٥٣٪ من بين السكان خارج المخيمات. أما مدينة القدس فقد كانت المنطقة الوحيدة التي أبدى معظم المواطنين المستطلعة آراؤهم فيها (٥٣٪) بتدهور الأوضاع الأمنية.

توقعات المواطنين الفلسطينيين بشأن تحسن الأوضاع الأمنية بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)

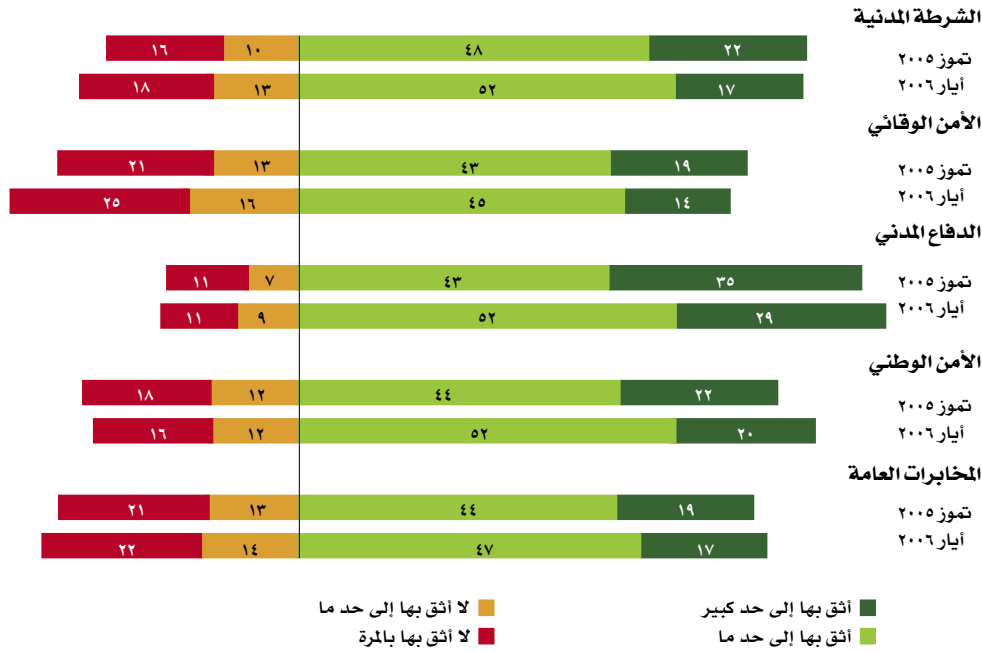


لا تزال الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية تتمتع ببعض الثقة، غير أن الشكوك الماثرة حولها لا تزال في ازدياد

أعرب معظم المواطنين الفلسطينيين عن اعتقادهم بأنه يمكن وضع الأجهزة الأمنية الفلسطينية موضع الثقة. إلا أنه بالمقارنة مع الاستطلاع الذي أجري خلال شهر تموز ٢٠٠٥، يظهر انخفاض في نسبة الثقة العامة في هذه الأجهزة. فباستثناء قوات الأمن الوطني التي ارتفعت نسبة الثقة فيها بشكل طفيف، أعرب حوالي ٥٪ من المواطنين عن عدم

ثقتهم في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. كما أظهرت فئة من المواطنين أقل بكثير من أولئك الذين استطلعت آراؤهم في المسح الذي أجري خلال عام ٢٠٠٥ استعداداً لإيلاء ثقتهم للأجهزة الأمنية "إلى حد كبير". وبالإضافة إلى ذلك، لا زال المواطنون يبدون قدراً ضئيلاً من الثقة في أجهزة المخابرات مقارنة مع غيرها من الأجهزة الأمنية: ففي شهر أيار ٢٠٠٦، أعرب ٢٥٪ من المواطنين بأنهم لا يثقون بجهاز الأمن الوقائي بالمرّة، وذلك بالمقارنة مع ٢١٪ من المواطنين الذين لم يثقوا بهذا الجهاز في السنة الماضية. وفيما يتعلق بجهاز المخابرات العامة، أظهر الاستطلاع انخفاضاً بسيطاً في نسبة الثقة فيه. وبشكل يثير الدهشة، لم تكن قوات الشرطة المدنية بمنأى عن تدهور الثقة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية – حيث هبطت نسبة ثقة المواطنين في جهاز الشرطة بمقدار ٥٪، وذلك على الرغم من خضوعه لعملية إصلاح بمساعدة دولية على مدى الأشهر الـ ١٢ المنصرمة.

ثقة المواطنين الفلسطينيين في أجهزة الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية (النسبة المئوية من المستطلعين)

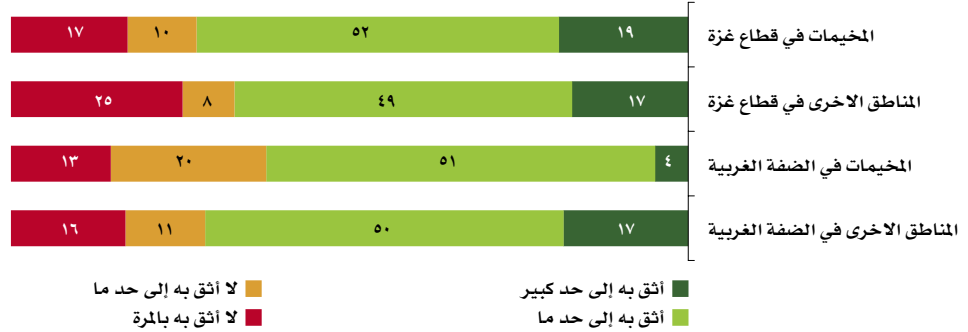


وقد تباينت مستويات الثقة في الأجهزة الأمنية بحسب المستوى التعليمي بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي – وإن كان هذا الأخير إلى حد أقل – للمواطنين الذي تم استطلاع آرائهم: فكلما كان الدخل المادي والمستوى التعليمي للمواطنين عالياً، كانت ثقتهم بهذه الأجهزة أضعف. وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يتمثل في جهاز الدفاع المدني؛ حيث يظهر كل من المسحين عدم قيام علاقة طردية بين المستوى التعليمي أو مستوى الدخل للمواطنين الذين استطلعت آراؤهم وبين الثقة التي يولونها لهذا الجهاز. وبسبب الطبيعة السياسية للمهام التي يضطلع بها جهاز الدفاع المدني (والتي تتمثل في توفير خدمات الطوارئ والإنقاذ وإطفاء الحرائق وغيرها)، فقد كانت مشاركة هذا الجهاز في السياسة المحلية محدودة نسبياً. وقد يفسر ذلك مستويات الثقة العالية التي أحرزها الدفاع المدني في كلا المسحين بالمقارنة مع تلك المستويات التي حصلت عليها أجهزة الأمن الفلسطينية الأخرى.

وفي قطاع غزة، حازت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية على مستويات مشابهة من الثقة داخل المخيمات وخارجها، وذلك في الوقت الذي أولى فيه المواطنون القاطنون خارج المخيمات في الضفة الغربية ثقة أكبر لتلك الأجهزة. ومن خلال مقارنة كلا المنطقتين معاً، فقد بدا أن سكان قطاع غزة لا يضعون ثقة كبيرة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية على عكس نظرائهم في الضفة الغربية: فقد أفاد ٣٣٪ من مواطني القطاع بأنهم لا يثقون بالمرّة

في جهاز الأمن الوقائي بينما أبدى ذلك التوجه ما نسبته ٢٠٪ من المواطنين بالضفة الغربية. كما صرح ٢٦٪ من المواطنين المستطلعين في القطاع بانعدام ثقتهم في جهاز المخابرات العامة في مقابل ٢٠٪ من المواطنين في الضفة الغربية. ومما يثير الاهتمام أن ٢٥٪ من المواطنين في قطاع غزة أولوا ثقة عالية في قوات الأمن الوطني مقابل ١٩٪ من المواطنين في الضفة الغربية.

ثقة المواطنين في جهاز الشرطة المدنية بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة^٥)



وحسب آراء أفراد الجمهور الفلسطيني، تشير مستويات الثقة المتدنية في جهاز الشرطة المدنية إلى أن عملية الإصلاح الأخيرة والجهود التي بذلت لإعادة تأهيله لم تثبت نجاحها. وفي إطار البحث عن تفسير لهذه المشكلة، يجب دراسة ثلاثة افتراضات تلخص فيما يلي: (١) أن عملية الإصلاح لم تفرز نتائج ملموسة؛ (٢) أن هذه العملية أسفرت عن نتائج، غير أن تلك النتائج لم ترق إلى مستوى تطلعات المواطنين؛ أو (٣) أن تلك العملية أدت إلى النتائج المتوقعة، إلا أن المواطنين لم يدركوها لأنه لم يجر نشرها على الوجه المطلوب.

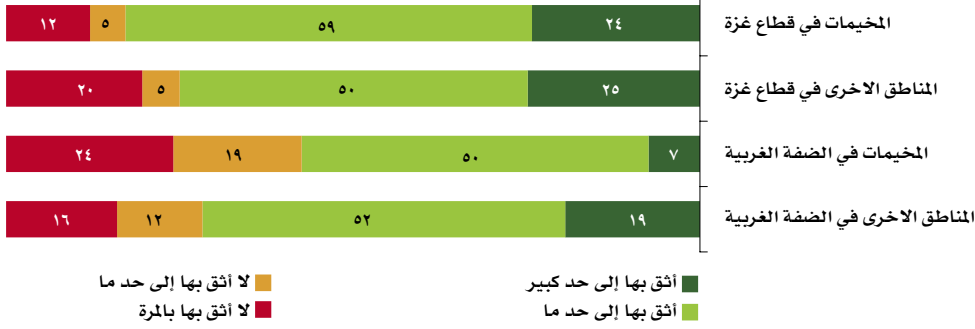
ثقة المواطنين في جهاز الأمن الوقائي بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)



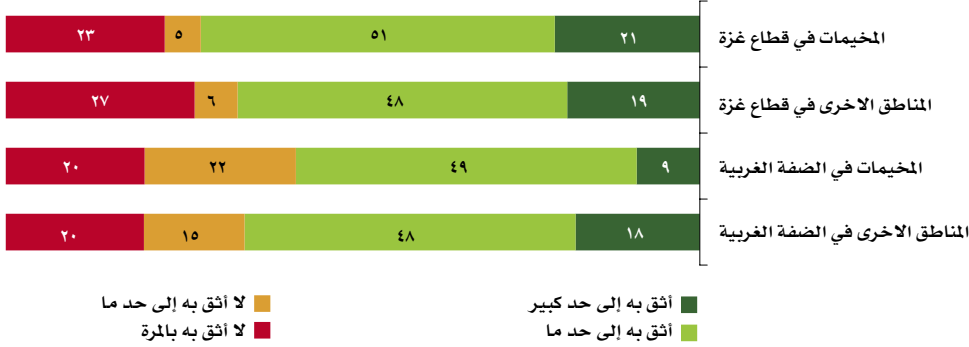
وقد يعزى سبب تدني مستويات الثقة العامة في أجهزة المخابرات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى القتال الداخلي الدائر بين حركتي حماس وفتح في مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة. فقد اشترك كل من جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة في ذلك الصراع السياسي بشكل مباشر، ولا سيما في قطاع غزة. ومن الممكن أن ذلك أثر على صورة هذين الجهازين بشكل سلبي. وفي المقابل، يبدو أن المواطنين كأفراد قوات الأمن الوطني التي نأت بنفسها عن النزاع الدائر، فأولوها نسبة أعلى من ثقتهم. وقد يساعد هذا التوجه السياسي في تفسير السبب وراء حصول قوات الأمن الوطني على نسب أعلى من الثقة في قطاع غزة.

^٥ لم يجب بعض المواطنين الذين استطلعت آراؤهم عن هذا السؤال. وعلى أي حال، جرى حساب النسب المئوية في هذا الخصوص بالاستناد إلى العدد الكلي للمقابلات التي أجريت مع المستطلعين، وليس على أساس عدد الإجابات المقدمة.

ثقة المواطنين في قوات الأمن الوطني بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦
(النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)



ثقة المواطنين في جهاز المخابرات العامة بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦
(النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)

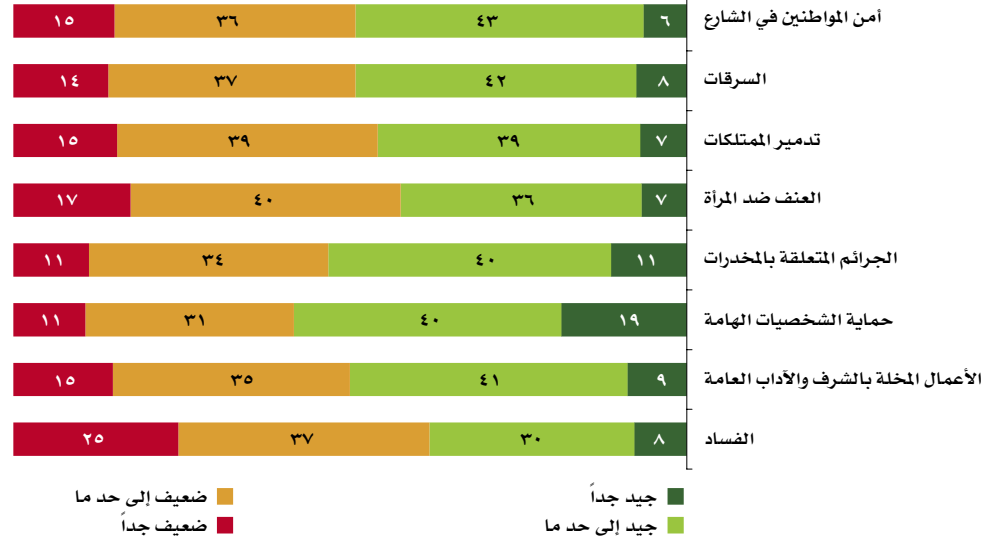


وبشكل عام، خلُص هذا المسح إلى أن مستويات الثقة في مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية تتقاطع إلى حد كبير مع نتائج المسح السابق. وبالإضافة إلى ذلك، يشير هذا المسح إلى أن الثقة العامة التي يوليها الجمهور الفلسطيني للأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية كانت في انخفاض.

يمكن لأجهزة فرض القانون تنفيذ أداء أفضل

عبرت غالبية من المواطنين الفلسطينيين عن عدم رضاها عن أداء أجهزة الأمن الفلسطينية في عدد من المجالات من إنفاذ القانون. وعندما طُلب منهم تصنيف أداء الأجهزة الأمنية في ثمانية من مجالات فرض القانون، أبدى معظم المواطنين عدم رضاهم عن أداء السلطات الأمنية في ستة من تلك المجالات. وقد كان أكثر ما يثير حفيظة المواطنين المستطلعين أداء أجهزة الأمن في مجال محاربة الفساد (حيث وصلت نسبتهم إلى ٦٢٪)، وفي منع ممارسة العنف ضد المرأة (٥٧٪) وفي منع عمليات تدمير الممتلكات (٥٤٪). وهذا يظهر أن نسبة أعلى بكثير من الفلسطينيين مما كان متوقعا كانت تأمل من الحكومة اتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد المرأة. وفيما يتعلق بحماية الشخصيات الهامة ومحاربة جرائم المخدرات فقط عبر ما يزيد عن نصف المواطنين الذين استطلعت آراؤهم عن رضاهم عن أداء الأجهزة الأمنية في هذه المجالات.

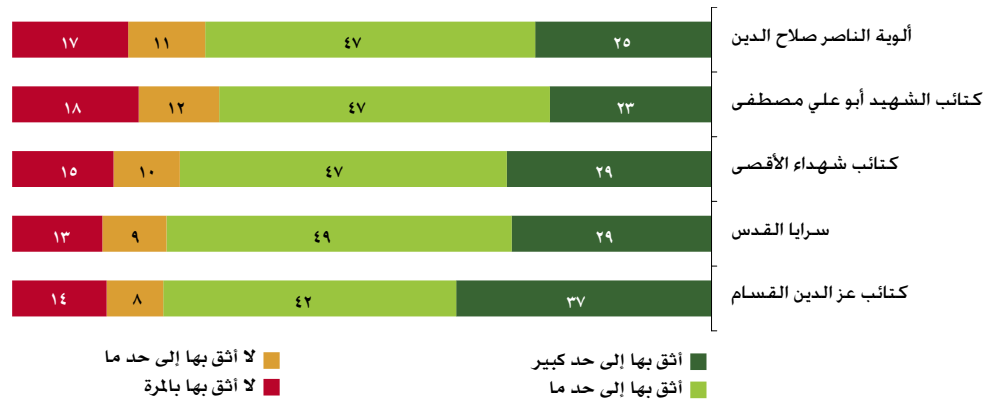
أداء الأجهزة الأمنية في مجال فرض القانون - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)



لا تزال مستويات الثقة في الفصائل المسلحة عالية

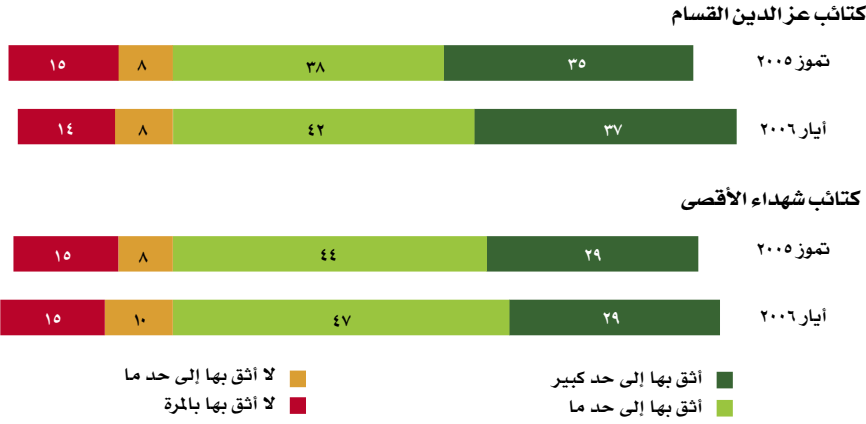
أشار ما يزيد عن ٧٠٪ من المواطنين المستطلعة آراؤهم إلى أنهم يولون ثقة كبيرة جداً للقوات غير النظامية أو أنهم يثقون بها إلى حد ما. وكانت الفصائل التي حازت على جانب كبير من ثقة هؤلاء المواطنين تتمثل في الأجنحة العسكرية التابعة لحركتي حماس (كتائب عز الدين القسام) والجهاد الإسلامي (سرايا القدس): حيث حصلت كل منهما على ما نسبته ٧٩٪ و ٧٨٪ على التوالي من ثقة المواطنين الذين اعتقدوا بأن هذه الجماعات تساعد على تعزيز سلامتهم الشخصية.

ثقة المواطنين في الجماعات المسلحة - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)



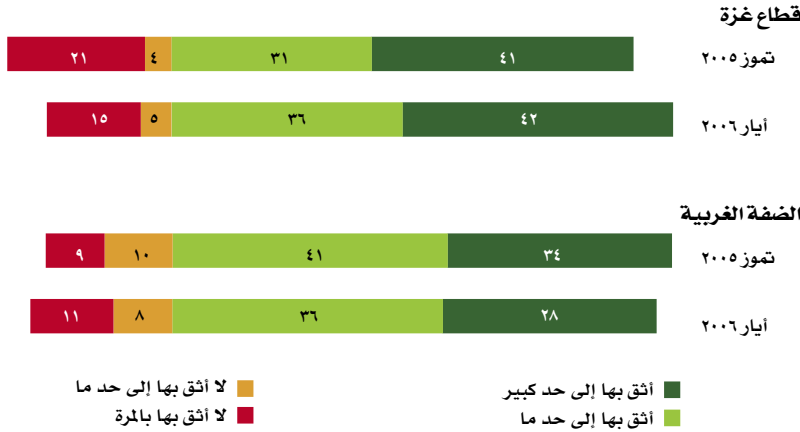
وبالمقارنة مع استطلاع تموز ٢٠٠٥، استقرت نسبة الثقة التي أولاها المواطنون المستطلعون في كتائب شهداء الأقصى في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الثقة في كتائب عز الدين القسام من ٧٣٪ إلى ٧٨٪. وقد يعود ذلك في جانب منه إلى السمعة التي اكتسبها الجناح المسلح التابع لحماس باعتباره حركة مقاومة فضلاً عن قدرته على فرض قدر أكبر من الانضباط مما هو عليه الحال في كتائب شهداء الأقصى. وفي قطاع غزة، أبدى المواطنون المستطلعة آراؤهم ثقة أعلى في كافة الفصائل الفلسطينية المسلحة من تلك الثقة التي عبر عنها أقرانهم في الضفة الغربية.

ثقة المواطنين في الجماعات المسلحة (النسبة المئوية من المستطلعين)



إن التأييد لكتائب القسام قوي جداً في قطاع غزة. فقد أظهر الاستطلاع أن ٤٢٪ من المواطنين في القطاع يولون ثقة عالية لهذا الفصيل وذلك في مقابل ٢٨٪ في الضفة الغربية. كما ارتفعت مستويات الثقة العامة في الجناح المسلح التابع لحركة حماس من ٧١٪ في شهر تموز ٢٠٠٥ إلى ٧٨٪ في أيار ٢٠٠٦. أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت نسبة الثقة في كتائب القسام من ٧٥٪ إلى ٦٨٪.

ثقة المواطنين في كتائب عز الدين القسام بحسب المنطقة السكنية (النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة^٦)



ومن جانب آخر، حازت كتائب شهداء الأقصى على مستويات مماثلة من ثقة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي القطاع، ارتفعت نسبة الثقة العامة التي يعيها المواطنون لهذه الجماعة بشكل طفيف من ٧٣٪ إلى ٧٥٪. وفي المقابل، تدنى مستوى الثقة في كتائب الأقصى في الضفة الغربية من ٧٥٪ إلى ٦٣٪. وقد تشير نسبة الثقة الأعلى التي يوليها المواطنون الفلسطينيون للفصائل المسلحة في قطاع غزة إلى انسجام متزايد بين سكان القطاع وتلك الفصائل. ومن الممكن أن القتال الداخلي الدائر بين الفصائل الفلسطينية والمواجهة مع القوات الإسرائيلية أسهمت في إفراز هذا التوجه. كما يمكن أن يعكس انعدام الثقة في كتائب القسام في الضفة الغربية، وهي المنطقة التي تعتبر فيها حركة فتح أقوى من حماس من الناحية التاريخية، تزايد الاستقطاب بين مؤيدي حماس وفتح.

^٦ لم يجب بعض المواطنين الذين استطلعت آراؤهم عن هذا السؤال. وعلى أي حال، جرى حساب النسب المئوية في هذا الخصوص بالاستناد إلى العدد الكلي للمقابلات التي أجريت مع المستطلعين، وليس على أساس عدد الإجابات المقدمة.

ثقة المواطنين في كتائب شهداء الأقصى بحسب المنطقة السكنية (النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة)⁷
قطاع غزة



الضفة الغربية



■ أثق بها إلى حد كبير
■ أثق بها إلى حد ما
■ لا أثق بها إلى حد ما
■ لا أثق بها بالمرّة

وقد تباينت مستويات الثقة التي يوليها المواطنون الفلسطينيون للجماعات المسلحة بحسب مستوى الدخل والتعليم؛ حيث يبدي المواطنون من ذوي الدخل المرتفع والتعليم العالي ثقة أقل في تلك الجماعات من المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر والحاصلين على مستويات متدنية من التعليم.

لا تزال الثقة في المحاكم الشرعية ونظام القضاء غير النظامي عالية

تعتبر المؤسسات التي تعمل على ضمان سيادة القانون، ولا سيما المحاكم ونظام الإصلاح، مهمة بالنسبة لعمل القطاع الأمني. وعند سؤالهم عن مدى ثقتهم في أجهزة القضاء، أشار معظم المواطنين المستطلعة آراؤهم إلى أنهم يثقون بالمحاكم الشرعية أكثر من غيرها: حيث أشار ٩٠٪ منهم إلى أنهم يثقون بهذه المحاكم إلى حد ما.

ثقة المواطنين في الأجهزة القضائية (النسبة المئوية من المستطلعين)

الجهاز القضائي الرسمي



محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية



المحاكم الشرعية



النظام الاصلاحى في السلطة الفلسطينية



القضاء غير النظامى في فلسطين



■ أثق بها إلى حد كبير
■ أثق بها إلى حد ما
■ لا أثق بها إلى حد ما
■ لا أثق بها بالمرّة

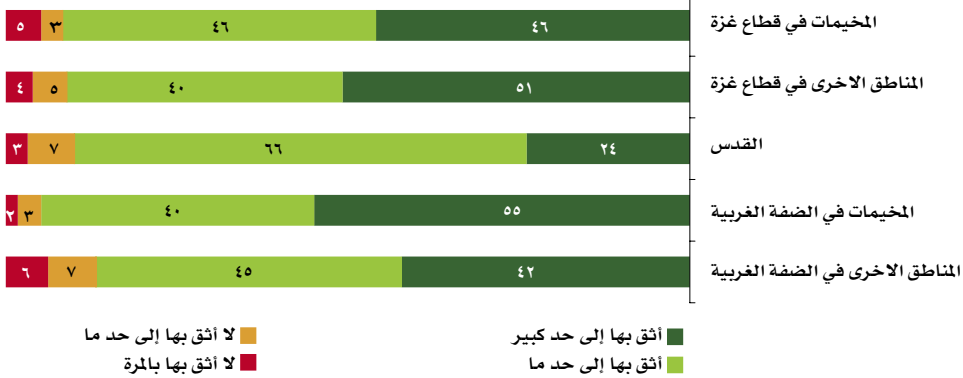
⁷ لم يجب بعض المواطنين الذين استطلعت آراؤهم عن هذا السؤال. وعلى أي حال، جرى حساب النسب المئوية في هذا الخصوص بالاستناد إلى العدد الكلي للمقابلات التي أجريت مع المستطلعين، وليس على أساس عدد الإجابات المقدمة.

وعلى أي حال، انخفضت نسبة المواطنين الذين أبدوا ثقة عالية في المحاكم الشرعية من ٥٢٪ خلال عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤٪ في عام ٢٠٠٦. وقد يعكس ذلك تخوفاً، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، من حصول المؤسسات الإسلامية على الكثير من النفوذ. وقد يؤيد هذا التفسير أن الثقة العالية التي تدنت من ٥٥٪ إلى ٤٣٪ كانت بين مواطني الضفة الغربية القاطنين خارج المخيمات - وهي المناطق التي تسود فيها حركة فتح من ناحية تاريخية.

وقد احتل نظام الإصلاح الذي تنفذه السلطة الوطنية الفلسطينية المرتبة الثانية من ناحية الثقة العامة، حيث حاز على ٨٣٪ من ثقة المواطنين. كما شهدت أنظمة القضاء العشائري ارتفاعاً في نسبة الثقة التي تتمتع بها من ٧٧٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٨١٪ في أيار ٢٠٠٦.

وبينما عبرت غالبية من المواطنين الذين جرى استطلاع آرائهم عن ثقتهم في نظام القضاء الرسمي،^٨ أشار المواطنون إلى أنهم يولون ثقة أكبر للمحاكم الشرعية وأنظمة القضاء غير النظامي بشكل عام. وهذا بدوره يثير أسئلة حول أثر جهود الإصلاح التي تم تنفيذها من أجل تعزيز الجهاز القضائي. وقد تساعد ثلاثة عوامل في تفسير مستويات الثقة الأعلى التي يوليها المواطنون المستطلعة آراؤهم للمحاكم الشرعية وأنظمة القضاء العشائري: حيث يستطيع المواطنون الوصول إلى المحاكم الشرعية وأنظمة القضاء العشائري المنتشرة في كافة المناطق الفلسطينية؛ كما أن هذه المحاكم والأنظمة تلبي رغبات المواطنين من ذوي القيم المحافظة والتي تمثلها تلك المحاكم والأنظمة؛ بالإضافة إلى أن تلك المحاكم والأنظمة تنظر بشكل أساسي في القضايا المدنية.

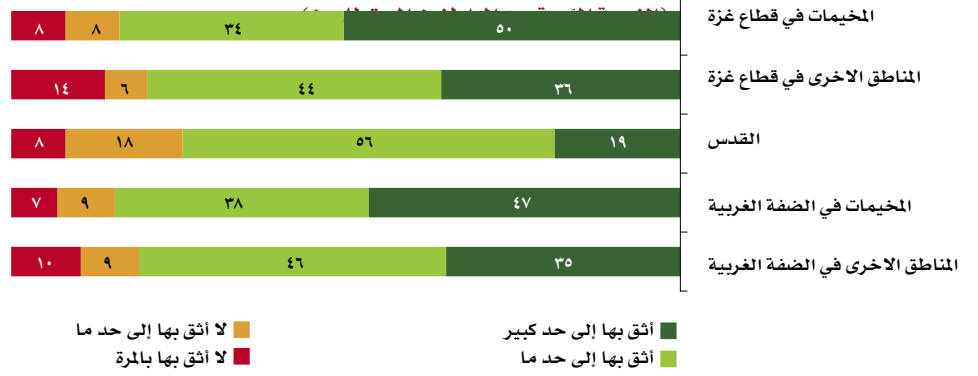
ثقة المواطنين في المحاكم الشرعية بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المواطنين المستطلعين)



وتبقى المنطقة السكنية عاملاً محورياً في تفسير الثقة العالية التي يعيها المواطنون الفلسطينيون عموماً للمحاكم الشرعية. حيث أبدى ما يقرب من نصف المواطنين في قطاع غزة والضفة الغربية ثقة عالية في هذه المحاكم، وذلك بالمقارنة مع ٢٤٪ فقط في القدس. ويمكن تفسير مستويات الثقة المتدنية نسبياً هناك إلى سهولة رجوع المواطنين إلى المحاكم النظامية الإسرائيلية. ويؤيد هذا التفسير حقيقة أن التعليم والسن والدخل لا يؤثر على الثقة العامة في المحاكم الشرعية.

^٨ لا يزال النظام القضائي الرسمي - والذي عادة ما يوصف بأنه أضعف الحلقات المؤسسية بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية - من مشاكل خطيرة: فلا تنفك القوانين الفلسطينية تشكل مجموعة من قوانين ذات أصول مختلفة (عثمانية، وبريطانية، ومصرية وأردنية)؛ كما يعاني الجهاز القضائي من قلة عدد الموظفين وانعدام التمويل وعدم توفر البنية التحتية المناسبة؛ فضلاً عن تدخل السلطة التنفيذية في عمل المحاكم النظامية وعدم تنفيذ الأوامر الصادرة عن هذه المحاكم.

ثقة المواطنين في أنظمة القضاء غير النظامية بحسب المنطقة السكنية - أيار ٢٠٠٦

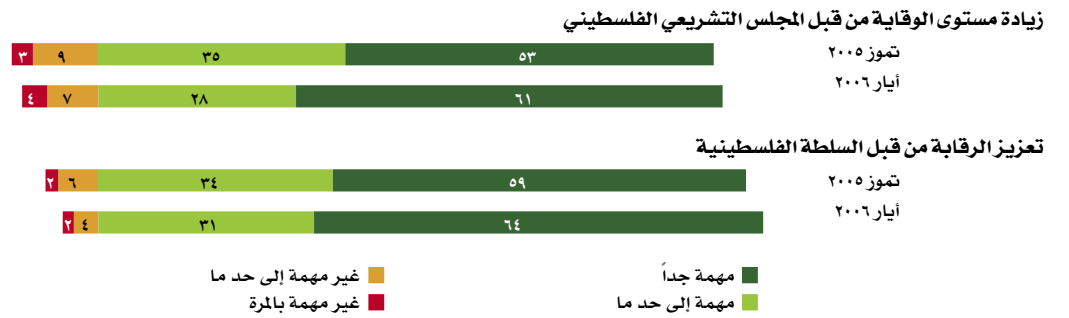


ومن ناحية أخرى، يمكن أن يقف توفر أو عدم توفر بدائل مُرضية وراء ذلك التفاوت الكبير في مستويات الثقة التي يبدونها الجمهور لصالح أنظمة القضاء غير النظامي بين المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد أشار ١٩٪ فقط من المواطنين في القدس إلى أنهم يولون ثقة عالية لأنظمة القضاء غير النظامي في مقابل ٣٥٪ في الضفة الغربية و ٥٠٪ في قطاع غزة.

المطالب القوية لتفعيل المساءلة والرقابة

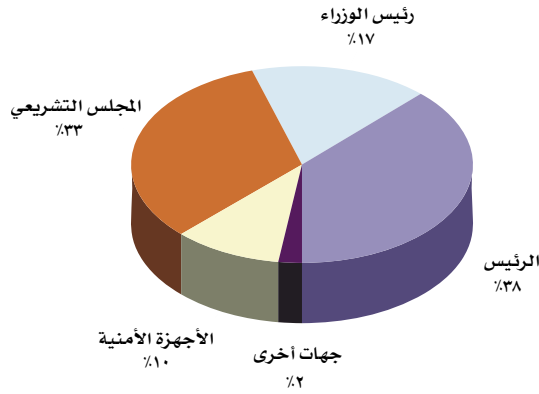
طالب المواطنون الذين استطلعت آراؤهم بالمزيد من الرقابة المدنية الديمقراطية على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ حيث طالب ٩٥٪ منهم السلطة بالمزيد من الإشراف التنفيذي على تلك الأجهزة، كما طالب آخرون وصلت نسبتهم إلى ٨٩٪ قيام المجلس التشريعي الفلسطيني بالاضطلاع بالمزيد من الرقابة.

تعزيز الرقابة على القطاع الأمني (النسبة المئوية من المستطلعين)



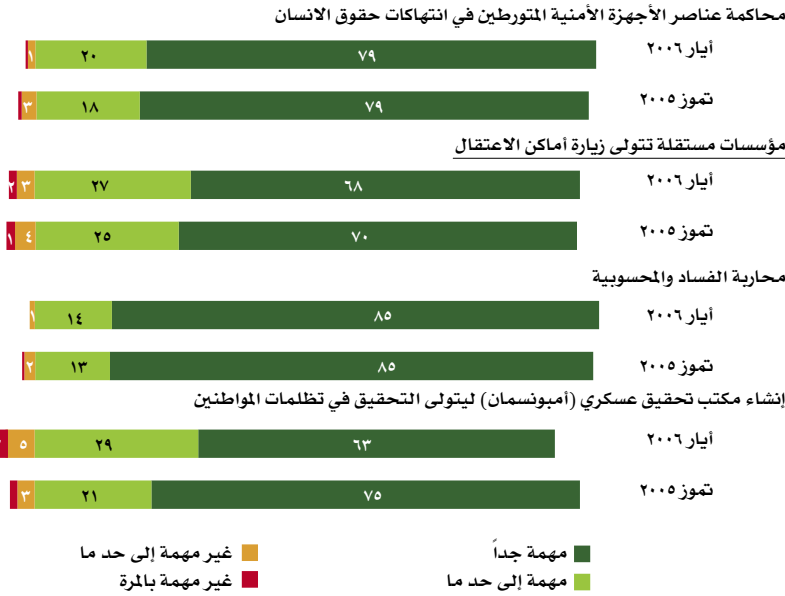
وعندما طلب من المواطنين المستطلعين تسمية المؤسسة التي يتوجب عليها اتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية الفلسطينية، أجاب معظمهم بأن ذلك ينحصر في الرئيس الفلسطيني ٣٥٪، فيما أجاب ٣٠٪ بوجوب قيام المجلس التشريعي بتنفيذ ذلك وحدد ١٦٪ من المواطنين بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء. ولم يعبر سوى ٩٪ من المواطنين عن رغبتهم في أن تكون الأجهزة الأمنية هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأمنية. ويشير هذا الأمر بوضوح إلى رغبة شعبية عامة في تعزيز الرقابة الديمقراطية على القوات الأمنية. وبالنظر إلى أن رئيس الوزراء مسؤول من الناحية القانونية أمام المجلس التشريعي، تظهر نتائج المسح بروز تفضيل لنظام برلماني (٤٦٪) بدلاً من نظام رئاسي (٣٥٪).

من هي الجهة التي يجب أن تضطلع باتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية - أيار ٢٠٠٦
(النسبة المئوية من المستطلعين)



وتبين النتائج التالية دليلاً آخر على المساندة الشعبية القوية للرقابة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية: فعندما طلب من المواطنين تصنيف الأهمية التي تنطوي عليها أربعة إجراءات إصلاحية جرى اقتراحها لتعزيز المساءلة، أجاب ما نسبته ٦٣٪ إلى ٨٥٪ من المواطنين بأن جميع تلك الإجراءات كانت "مهمة جداً". وكما هو الحال في عام ٢٠٠٥، كانت محاربة الفساد والمحسوبية على رأس سلم الأولويات. وفي هذا الخصوص، اعتبر ٨٥٪ من المواطنين المستطلعة آراؤهم بأن تلك الإجراءات كانت "مهمة جداً"، بينما اعتبرها ١٤٪ "مهمة". ومن جانب آخر، اعتبر ٧٨٪ من المواطنين أن إحالة أفراد الأجهزة الأمنية المتورطين في انتهاكات لحقوق الإنسان إلى القضاء "مهمة جداً".

الإجراءات اللازمة لتعزيز المساءلة (النسبة المئوية من المستطلعين)



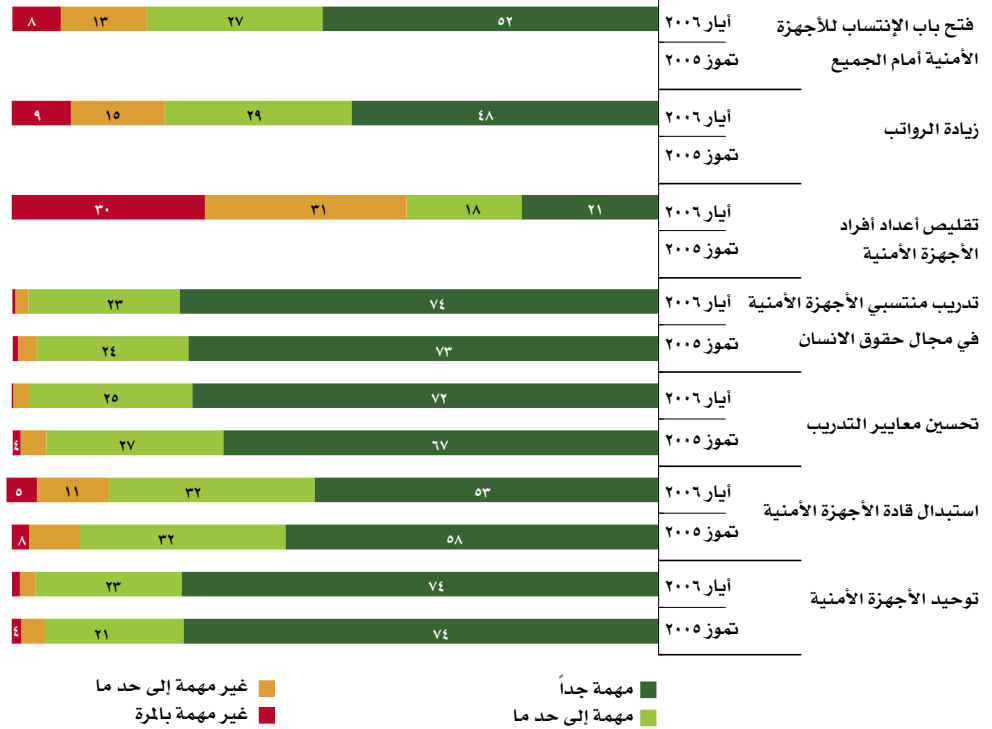
ويوحى التأييد الشعبي المتواصل والواسع لإجراء إصلاح جذري بأن الإجراءات المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية على مدى الشهور العشرة الماضية لم ترق إلى مستوى توقعات الشارع الفلسطيني. كما يبين ذلك التأييد أن القطاع الأمني لا يزال يراوح أزمة تتعلق بالثقة فيه وبشريعته.

يريد الفلسطينيون قوات أمنية على مستوى أكبر من الفعالية

طالب المواطنون الفلسطينيون بتفعيل قوات أمنية تتمتع بأداء أفضل ومستوى أعلى من المهنية. وقد أولى ٩٢٪ من المواطنين الذين استطلعت آراؤهم أهمية إلى توحيد الأجهزة الأمنية، وتحسين المعايير الخاصة بتدريب أفراد هذه الأجهزة إلى جانب تدريبهم في مجال حقوق الإنسان. وبالمقارنة مع استطلاع شهر تموز ٢٠٠٥، ارتفع التأييد الذي أبداه المواطنون الفلسطينيون لهذه الإجراءات الثلاثة بمعدل ٨٪؛ ويعتبر ذلك مؤشراً آخر على أن النجاح لم يكن من نصيب الجهود السابقة التي هدفت إلى إصلاح القوات الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في نظر المواطنين الفلسطينيين. وبينما كانت زيادة رواتب منتسبي القوى الأمنية الفلسطينية بالإضافة إلى تجنيد المزيد من الأفراد في تلك القوى بشكل زينة مهمة، إلا أنها لا تحتل أولوية كبيرة كتلك المتعلقة بتوحيد أجهزة الأمن أو تحسين مستوى التدريب الذي يتلقاه منتسبو تلك الأجهزة.

ومن جانب آخر، اعتبرت غالبية تصل نسبتها إلى ٦١٪ من المواطنين المستطلعة آراؤهم بأن خفض عدد أفراد قوات الأمن الفلسطينية غير مهم. وهذا ليس مفاجئاً بالنظر إلى أن توظيف الأفراد في تلك القوات يوفر مصدر دخل لما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ عنصر من القوات الأمنية ولأسرهم. كما يمكن أن يعكس الرفض العام لتقليص أعداد منتسبي قوى الأمن الفلسطينية حقيقة مفادها أن الفلسطينيين ينظرون إلى تلك القوى باعتبارها عنصراً هاماً في إطار عملية بناء الدولة الفلسطينية، كما أنها تمثل رمزاً للهوية الوطنية.

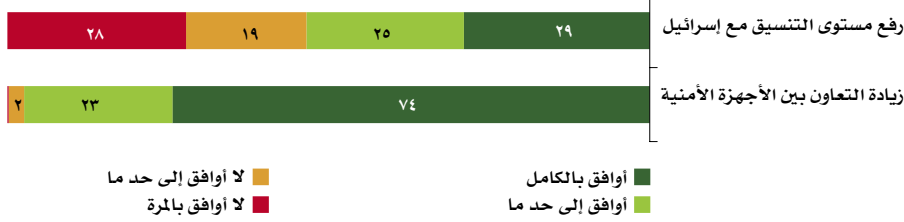
إصلاح الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية (النسبة المئوية من المستطلعين)



الحاجة إلى المزيد من التعاون على الصعيد الأمني

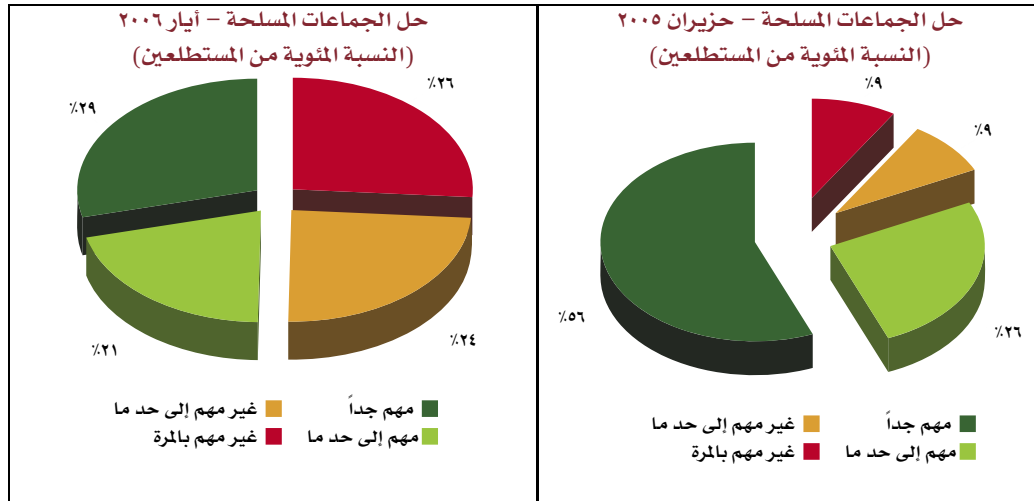
عزى ٩٧٪ من المواطنين الذين استطلعت آراؤهم أهمية إلى تفعيل المزيد من التعاون فيما بين مختلف الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما دعا ٥٤٪ من المواطنين إلى زيادة التعاون الأمني مع إسرائيل. وقد كان التنسيق الأمني مع إسرائيل في الأمور المتعلقة بالأمن عرضة للكثير من الجدل، حيث عارض هذا التنسيق ما يزيد عن ربع المواطنين (٢٧٪) بالكامل.

تحسين مستوى التعاون بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية - أيار ٢٠٠٦
(النسبة المئوية من المستطلعين)



لم يعد موضوع حل الجماعات المسلحة يلقى قبولاً واسعاً

أصبح موضوع تسريح الميليشيات يحتل أهمية ضئيلة مما كان عليه الحال قبل سنة، حيث أيد ما نسبته ٨٢٪ من المواطنين الفلسطينيين حل الجماعات المسلحة. وفي أيار ٢٠٠٦، علق ٥٠٪ فقط من المواطنين أهمية على حل الجماعات المسلحة.



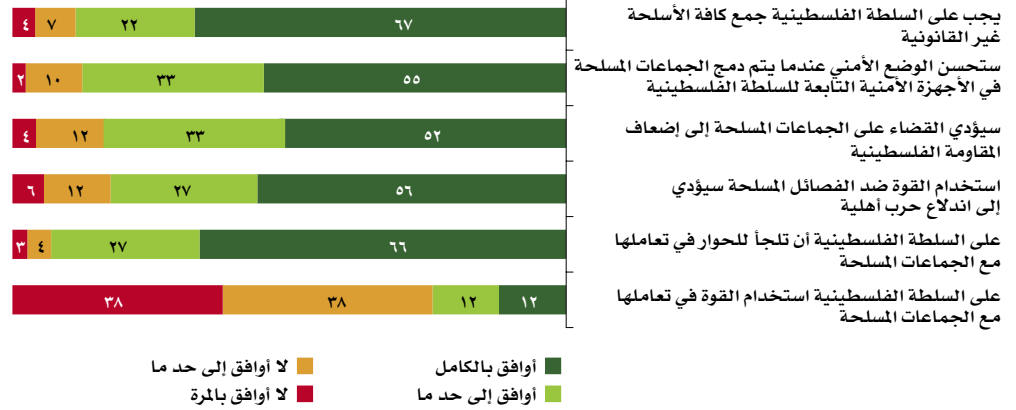
ويبدو أن عاملين اثنين أثرا في تغير هذا التوجه؛ فمن جهة، من الممكن أن التوتر القائم بين الفصائل الفلسطينية أسهم في بروز مخاوف بأن الوضع قد يخرج عن نطاق السيطرة، مما يتسبب في اندلاع نزاع مسلح على الصعيد الداخلي. وقد يكون ذلك سبباً وراء تعزيز الاعتماد على الميليشيات المسلحة، ولا سيما بين مؤيدي حركة حماس بسبب سيطرة حركة فتح على الأجهزة الأمنية الرسمية. ومن جهة أخرى، قد يعزز هذه النتيجة التصور العام السائد بين الفلسطينيين بأن الميليشيات المسلحة هي التي أجبرت السلطات الإسرائيلية على سحب قواتها من قطاع غزة. ومن الممكن أن يفسر

ذلك السبب وراء عدم إيلاء أهمية لنزع أسلحة الميليشيات من قبل ٦٢٪ من مواطني قطاع غزة مقابل ٢٨٪ السنة الماضية.

لا يجب أن تلجأ السلطة الوطنية الفلسطينية إلى القوة في تعاملها مع الميليشيات المسلحة

تضمن الاستطلاع مجموعة من الأسئلة حول الكيفية التي يجب أن تتعامل بها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجماعات المسلحة. وإلى حد بعيد، تؤكد الإجابات عن تلك الأسئلة الثقة التي يوليها المواطنون المستطلعة آراؤهم للقوات الفلسطينية غير النظامية. وفي هذا الإطار، فضلت غالبية من المواطنين تصل نسبتها إلى ٨٦٪ إجراء حوار والتوصل إلى إجماع على استخدام القوة، فيما رفض ٧٦٪ استخدام القوة ضد الجماعات المسلحة. وتوقع ٧٧٪ بأن الإجراء العسكري ضد الميليشيات قد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية. ومن جانب آخر، ينظر المواطنون الفلسطينيون إلى الجماعات المسلحة باعتبارها وسيلة من وسائل المقاومة ضد الاحتلال؛ حيث أبدى ٧٧٪ من المستطلعة آراؤهم مخاوفهم من أن القضاء على الميليشيات المسلحة سيضعف المقاومة. ولكن وفي ذات الوقت، عبر هؤلاء المواطنين عن خشيتهم من أن الجماعات المسلحة التي لا تخضع للمساءلة قد تفرز آثاراً سلبية على أمنهم. وفي هذا الشأن، توقع ٨٨٪ من المواطنين تحسن الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية إذا ما تم دمج أفراد الجماعات المسلحة في أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، كما حذر مواطنون آخرون بلغت نسبتهم ٨٩٪ جمع كافة الأسلحة غير القانونية.

الجماعات المسلحة - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



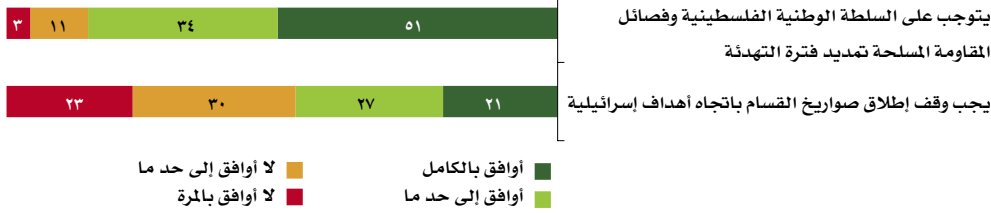
الفلسطينيون يريدون وضع حد للأعمال العدائية، بيد أنهم يؤيدون العمل ضد إسرائيل

بدا المواطنون الذين استطلعت آراؤهم غير جازمين بشأن سياسة أمنية أشمل يتوجب على مجتمعهم تبنيها. فمن ناحية، أظهرت غالبية تصل نسبتها إلى ٨٥٪ من المواطنين رغبة في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والجماعات المسلحة بتمديد ترتيبات وقف إطلاق النار (وهي ما تعرف بالتهديئة) والتي اتفقت عليها كافة الفصائل الفلسطينية المسلحة خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٥، والتي تمخضت عن انخفاض كبير في العمليات المسلحة التي يشنها المسلحون الفلسطينيون ضد إسرائيل. ومن ناحية أخرى، أبدت غالبية (٥٣٪) من المواطنين الفلسطينيين تأييداً لاستمرار الجماعات المسلحة في إطلاق القذائف باتجاه أهداف إسرائيلية. وفي قطاع غزة، أبدى المواطنون تأييداً قوياً في هذا الشأن: حيث أظهر ٣٥٪ من سكان المخيمات و ٢٨٪ من أقرانهم المقيمين خارج المخيمات معارضة شديدة لوقف إطلاق قذائف القسام باتجاه الأهداف الإسرائيلية.

وقد يجد هذا التناقض الظاهر تفسيراً في أن الفلسطينيين بشكل عام يحبذون وقف تصعيد الصراع مع إسرائيل، إلا

أنهم يؤيدون النشاطات التي تنفذها الجماعات المسلحة حين ينظر إليها باعتبارها ردود أفعال على العمليات العسكرية التي تشنها إسرائيل.

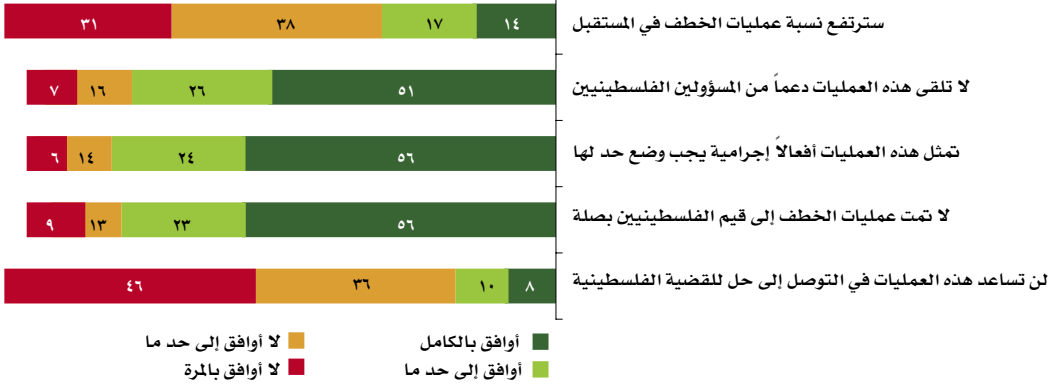
التعامل مع قضايا السلام والأمن - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



يعارض الفلسطينيون عمليات الخطف

على مدى الشهور التسعة الماضية، خطفت الميليشيات المسلحة الفلسطينية حوالي ١٥ موظفاً من موظفي المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية. ويظهر هذا الاستطلاع أن الغالبية الساحقة من المواطنين الفلسطينيين تعارض مثل هذه الأعمال: حيث اعتبر ٨٠٪ منهم اختطاف الأجانب بمثابة أفعال إجرامية يتعين وضع حد لها، فيما أشار ٧٩٪ من المواطنين إلى أن عمليات الخطف تناقض القيم الفلسطينية. وأعرب ٨٢٪ من الفلسطينيين عن قناعتهم بأن عمليات الخطف لن تساعد في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

خطف الرعايا الأجانب - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



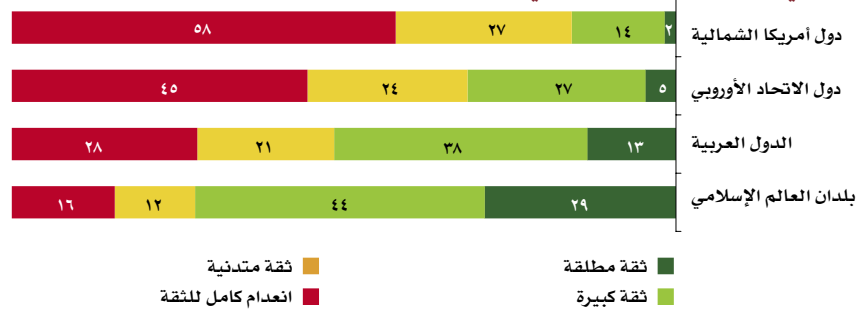
تدني الثقة في الجهات المانحة الأمريكية والأوروبية

أفاد معظم المواطنين الذين استطلعت آراؤهم بأن قوات الأمن الفلسطينية بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية كي تتمكن من تحسین أدائها. وقد رأى ما نسبته ٩٥٪ إلى ٩٨٪ من المواطنين أن أجهزة الأمن بحاجة إلى الدعم المالي من الدول المانحة لأغراض التدريب والتمويل وتجهيز القوات الأمنية. ولكن المواطنين الفلسطينيين أيدوا مستويات ثقة متدنية في الدول الغربية المانحة وفي استشاراتهم ومساعداتهم التي يقدمونها للسلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق، أفاد ١٦٪ فقط من المواطنين بأنهم يثقون في الاستشارات والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في مجال إصلاح القوات الأمنية الفلسطينية، بينما أبدت نسبة تقل عن الثلث (٣١٪) من المواطنين ثقتها في دول الاتحاد

الأوروبي. ومن جانب آخر، أظهر الفلسطينيون ثقة كبيرة في الدعم المقدم من بلدان العالم الإسلامي (٧٣٪) تفوق تلك النسبة التي تؤيد الحصول على مثل ذلك الدعم من الدول العربية (٥١٪).

وعبر المواطنون الفلسطينيون عن أعلى مستويات ثقتهم في الاستشارات والمساعدات المقدمة من الدول الإسلامية (٧٣٪). وهذا بدوره يبرز التوجه العام بين المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجاه إعادة التأكيد على هويتهم الإسلامية في مواجهة الإحتلال والتدهور الاقتصادي. أما الثقة العامة التي يبديها المواطنون تجاه الدول العربية فهي أقل من ذلك إلى حد كبير.

ثقة المواطنين في الاستشارات والمساعدات التي تقدمها مختلف الدول - أيار ٢٠٠٦ (النسبة المئوية من المستطلعين)



الخلاصة

إن أغلبية متزايدة بين أوساط المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، والقدس والضفة الغربية لا تشعر بالأمن. ولا ينحى باللائمة في ذلك الأمر على الإحتلال الإسرائيلي والممارسات العسكرية التي ينفذها فحسب، وإنما تقع المسؤولية كذلك على حكم القطاع الأمني الفلسطيني. وبسبب عدم رضاهم عن أداء الحكومة الفلسطينية السابقة تحت زعامة حركة فتح في العديد من الجوانب، بدأ المواطنون الفلسطينيون، وبعد أسابيع وجيزة على أداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية، واثقين بأن أوضاعهم الأمنية ستؤول إلى التحسن في ظل حركة حماس.

وتطالب الغالبية الساحقة من المواطنين الفلسطينيين بإجراء إصلاحات شاملة للقطاع الأمني الفلسطيني، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إفراز قوات أمنية لا تتبع حزباً معيناً دون آخر، وتمارس مهامها بطريقة شفافة وفعالة وتخضع للمساءلة أمام السلطات المنتخبة والجهاز القضائي. وإذا ما رغبت السلطات الفلسطينية في إجراء إصلاح للقطاع الأمني، فإن عليها الحصول على دعم منقطع النظير من جانب أفراد الجمهور الفلسطيني - بحيث تزيد نسبته عن ٩٠٪ تقريباً - وذلك من أجل تقديم مجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية. وفيما يتعلق بقوات الأمن الفلسطينية، تتضمن هذه السياسات توحيد الأجهزة الأمنية، وتجنيد الأفراد في القوات الأمنية على أساس لا يمت بصلة للأحزاب السياسية القائمة، والتدريب، وزيادة الرواتب، والمزيد من التعاون فيما بين الأجهزة الأمنية بالإضافة إلى استبدال قادة الأجهزة الأمنية. أما على المستويين التنفيذي والتشريعي، يبدي المواطنون الفلسطينيون دعماً بنفس الدرجة من القوة للإجراءات التي تضمن سيطرة ورقابة الوزارات المعنية والمجلس التشريعي على الأجهزة الأمنية. وبالإضافة إلى ما تقدم، يطالب المواطنون السلطة القضائية بإحضار المسؤولين الأمنيين ومحاسبتهم على أفعالهم التي ارتكبوها، وذلك دون تدخل السلطة التنفيذية في هذا الأمر. كما يبدو الفلسطينيون مجتمعين في تأييدهم لإنشاء مكتب تحقيق عسكري (أمبودسمان) للتحقيق في الشكاوى والتظلمات التي يرفعها المواطنون بالإضافة إلى تولي جهات مستقلة تفتيش السجن ومعاينتها.

ولكن يرى المواطنون الفلسطينيون بأن الظروف ليست أو لم تعد مناسبة لتقليص أعداد القوات الأمنية أو تسريح أفراد الميليشيات المسلحة. وعلى المدى الطويل، لن يكتب النجاح للحكومة في فرض المساءلة دون ضمان احتكارها للسلطة، كما أنها لن تتمكن من تحمّل النفقات المرتبطة بعمليات الإصلاح دون إدارة الزيادة في قوات الأمن التابعة لها. ولذلك، يتوجب على هذه الحكومة مواصلة العمل الدؤوب على تعزيز الثقة في المؤسسات الرسمية قبل التفكير في خيارات قد تسهم في إثارة النزعات في المجتمع الفلسطيني.

في المفهوم العام ولكي يكون النجاح حليف عملية إصلاح القطاع الأمني، هناك حاجة ملحة للقضاء على الفساد، وتقليص المحسوبية، وتوفير الأمن والأمان للمواطنين بالإضافة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان بشكل عام، وعلى الأخص حظر العنف ضد المرأة.

وبذلك، ستزيد الثقة في المؤسسات العامة إلى حد تصحيح الحكومة معه قدرة على الوفاء بهذه التوقعات. وفي ظل غياب النتائج الملموسة، ستستمر مستويات الثقة في المؤسسات العامة بالتدهور. وبالتأكيد، سيساعد هذا الوضع على تقوية الجماعات المسلحة غير النظامية، وتمزيق أوصال السلطة إلى جانب ما يمكن اعتباره تقويضاً لدعائم بناء الدولة. وبغض النظر عن أي فصيل من الفصائل يتزعم الحكومة، فإن التحدي القائم لا يزال يحتم إجراء إصلاح للقطاع الأمني بحيث يتم بناء قوات أمنية يملكها الفلسطينيون وتحكمها الرؤية الفلسطينية بالإضافة إلى إعداد الاستراتيجيات المطلوبة وتنفيذها.

وبدلاً من التسريع في عمليات الإصلاح الفلسطينية التي تستهدف قطاع الأمن ودعمها، قامت السياسات الغربية من ناحية عملية بتجميد تلك الإصلاحات. ففي بعض الحالات، لجأت الدول المانحة إلى إلغاء الإصلاحات التي

شرعت بتنفيذها في مراحل سابقة. ولذلك لم يعد الشعب الفلسطيني يظهر رغبة في قبول المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الاستخدام المسيء الذي انتهجته بعض الدول المانحة فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة لإصلاح القطاع الأمني. ومع ضياع المصداقية، تتعرض الدول المانحة لخطر فقدان قدرتها على تعزيز الإصلاحات الهيكلية التي قد تساعدها على حماية الاستثمارات السابقة في المجالات التنموية وتوجيه السياسة الأمنية الفلسطينية نحو السلام والاستقرار الدائمين. وحيث أن الإصلاح الشامل للقطاع الأمني يمثل عملية تنموية سياسية وثقافية حساسة، فإن المساعدات المقدمة له ستنال قبولا واسعا في الإطار الفلسطيني إذا كانت لا تنطوي على أية توجهات سياسية. ودون مدخل جديد لإصلاح القطاع الأمني، فقد تدفع الدول الغربية المانحة الفلسطينيين إلى قبول الاستشارات من دول تم تحديدها سلفاً بأنها هي نفسها تحتاج إلى الإصلاح.

إن التحديات التي تقف أمام حكم قطاع الأمن في فلسطين تبرز وجود مشاكل متداخلة في التنمية والأمن كما تشدد على الحاجة إلى إعداد سياسات أمنية وتنموية متكاملة. ويمكن التوقع بأنه بعد تبني إطار جديد لإصلاح القطاع الأمني من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي، ستتولى الدول الأعضاء في هذا الاتحاد إلى جانب مختلف الدول المانحة إعادة النظر في سياساتها الحالية تجاه الفلسطينيين وإبلاء اهتمام جدي تجاه تبني ردود سياسية جديدة ليس بالنسبة لحركة حماس فحسب، وإنما بالنسبة للمجالات التنموية والأمنية في فلسطين كذلك.